تؤيد هذا الخيار بقوة[٨٧].

وعلى ما يبدو، للتعويض عن التخلّي السوفياتي الظاهر عن الفلسطينيين، وربما انعكاساً للاقتراح السوفياتي الواقعي للاميركيين، أدّعى معلّق وكالة «تاس»، في الرابع من تموز (يوليو) ١٩٧٤، بأن بريجينيف كان، في الواقع، ضغط على نيكسون لأن يوافق على المشاركة الفلسطينية في المؤتمر منذ البداية، ولكن هذه المسألة لم تتكرّر أو تؤكد في ذلك الوقت[٨٨]. وفي تعليق ظهر في وكالة «نوفوستي» للانباء عن نتائج الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ذكر ان «الأمر الأهمّ هو ان الدورة بيّنت ان كل المشتركين يدركون جيداً الاهمية الكبيرة التي يرتديها الوضع الحالي، وان كل فصائل المقاومة عقدت العزم على ان تخوض، الى النهاية، النضال في سبيل ضمان حقوقها المشروعة، التي ينتهكها الاسرائيليون». وبشّر، في الوقت عينه، بأنه «ليس من المبالغة القول، انه منذ نشوء حركة المقاومة الفلسطينية، فان الوضع في الشرق الاوسط، وعلى الصعيد الدولي، لم يكن ملائماً كما هو الآن لنجاح الفلسطينيين»[٨٩].

وبالطبع، تخفي هذه الصيغ ضغطاً ما مارسه السوفيات على المنظمة للقبول بالتسوية من طريق مؤتمر جنيف للسلام. ولقد استمر الاتحاد السوفياتي في الاعاقة، مقدّماً تعريفات وتفسيرات لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، خصوصاً في الشق الذي تجاهله القرار، أي الحقوق المشروعة للفلسطينيين. بل حتى ان مسودة البرنامج المقدّمة الى المجلس الوطني الفلسطيني، من قبل تلك التنظيمات التي لا تكوّن جزءاً من «جبهة الرفض»، قد ناقشت بأن القرار السياسي العربي الموافق على قرار وقف اطلاق النار الرقم ٣٣٨ قد استجاب، بصورة أو بأخرى، لمتطلّبات انهاء المعركة مع اسرائيل عند حرب محدودة، وانه «لم يغب عن بال أي فرد العلاقة التي لهذا القرار مع القرار الرقم ٢٤٢. وماذا يعني هذا؟ انه يعني، ببساطة، تجاوز صُلب الموضوع، والاجحاف الكلّي لحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية». وعندما اتخذ هذا الموقف من قبل أكثر الفلسطينيين «اعتدالاً»، لم يكن من المستغرب لدى الاتحاد السوفياتي ان يرفض المجلس، عند اجتماعه، القرار الرقم ٢٤٢، بشكل شامل، وان يرفض، كذلك، أي جهد مبنيّ عليه من أي مستوى، عربي أو دولي، بما في ذلك مؤتمر جنيف للسلام[٩٠].

من هنا، انتقدت موسكو اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بعنف، من باب «حاجته الملحّة الى الوحدة»، وبشكل خاص بسبب معارضة العناصر «المتطرّفة» المشاركة في محادثات جنيف، وفي أي تسوية سلمية. ولقد قيل، سوفياتياً، ان تطرّف بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كان أحد مصدرين للمخاطر الحقيقية التي تهدّد الحركة الفلسطينية في الصميم، (الثاني هو الاتجاه الامبريالي ـ الرجعي)[٩١]. وعلى كل حال، فقد ادّعى كلا الطرفين النقيضين، «المتطرّفون» داخل أُطر المنظمة، وفي المقدم منهم حبش، من جهة، والسوفيات من جهة أخرى، بأن القرار الرقم ٢٤٢، كان مجرّد قرار تكتيكي، مخفيين ما كان، في الحقيقة، مجموعة مختلفة من الاهداف. فحبش ادّعى بأن عرفات كان يقصد المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، والاتحاد السوفياتي اعتبر، من جهته، اجتماع هذا المجلس نقطة تحوّل في الموقف الفلسطيني نحو جنيف، وأكد ان منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على الحضور، مع انها أصرّت على شرط مسبق، هو ان المشكلة الفلسطينية يجب ان تطرح هناك كمسألة سياسية وكمسألة ضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وانها ليست محصورة كمشكلة لاجئين فحسب[٩٢]. وفي الحقيقة، ان ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطالب به هو تعديل القرار الرقم ٢٤٢ على هذه التخوم. وقد راجت شائعات في الدوائر الرسمية العربية،